



الجلسة ٥٠٩١

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد يانيسيس - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مراكادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن



جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن

إلى وسط أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد جان - مارك دلا سابلير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا والممثل الدائم لفرنسا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس وأعضاء الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى وسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان - مارك دلا سابلير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة إلى رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأوغندا، حسب ذلك الترتيب. وكان الغرض من البعثة تقييم التقدم المحرز في عمليتي السلام في الكونغو ورواندا والآثار المترتبة على ذلك في المنطقة.

كما كانت الزيارة فرصة للتذكير بدعم مجلس الأمن لهاتين العمليتين ولقوتي الأمم المتحدة اللتين تساعدان العمليتين.

ومكّنت الزيارة أيضا المجلس - الذي دأب على متابعة هاتين الحالتين عن كثب واتخذ في الأشهر الأخيرة القرار بتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشكّل الآن أكبر بعثة للأمم المتحدة، وبإنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي - من توجيه عدد من الرسائل هي: رسائل تشجيع، وأيضا الرسالة التي مفادها أن من الضروري زيادة الجهود في هذين البلدين وتسريعها، بالترافق مع رسالة تتعلق بتنفيذ الالتزامات الإقليمية.

وكانت اختصاصاتنا واضحة ومحددة. وسهّل أعمال البعثة حقيقة أن هذه الاختصاصات كانت معروفة مسبقا. وفي الواقع، فإن هذا المسعى لتحقيق الشفافية والاتصال جسّد رسالة المجلس حينما وصلنا إلى أرض الواقع. وأعتقد أنها ممارسة مفيدة. وأود أن أضيف في ملاحظاتي الأولية أن الوقت كان مناسباً لإيفاد هذه البعثة. ويذكر أعضاء المجلس أننا قررنا بشأن هذه البعثة من حيث المبدأ قبل عدة أشهر؛ ثم حددنا التاريخ بالتشاور مع الممثلين الخاصين الاثنين.

وأعتقد أنه لم يكن بوسعنا أن نختار أفضل من ذلك. فالبعثة كانت جزءا من جهود التعاون الإقليمي، التي تم إحيائها في مؤتمر البحيرات الكبرى، الذي عُقد في دار السلام من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. علاوة على ذلك، كنا جزءا من الدعم الكبير للإجراءات الجاري تنفيذها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في وقت هام من العملية على أيدي كارولين ماكاسكي وبيل سوينغ، اللذين نقدر كثيرا عملهما في الميدان.

لقد كان الوقت هاما لأن العملية الانتقالية في كلا البلدين تدخل مرحلتها النهائية. وتمكنا من مناقشة الحالة الدقيقة بلا شك، مع الرئيس كابيلا والرئيس ندايزي،

المسؤولين الكونغوليين والبورونديين، بأن هناك عزمًا واسع النطاق على التحرك نحو إجراء الانتخابات. وأود أن أقول أيضا إن السكان المحليين بصفة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينشدون الانتخابات، وهو ما يشكل مسؤولية إضافية على الأطراف الرئيسية في عملية الانتقال الكونغولية. وفي بوروندي، أحرزت روح المصالحة وتقاسم السلطة تقدما مدهشاً.

عدنا متشجعين أيضا لأننا عندما نقارن الحالة اليوم بما شهدناه خلال بعثتنا السابقة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نرى مدى التقدم المحرز. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأ العمل في المؤسسات الانتقالية التي أنشئت. وهناك نقاط إيجابية وأخرى سلبية، لكنه تم تجاوز أحداث بوكافو وكينشاسا التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه الماضيين. وفي بوروندي، تم التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار. ويسود الهدوء في ٩٥ في المائة من الأراضي، باستثناء ما تُسمى بوجومبورا الريفية، حيث ما زالت قوات التحرير الوطنية ثائرة. وفي بوروندي، تم الاتفاق إلى حد كبير على الإطار لإنهاء فترة الانتقال وما بعد الانتقال، وسيعتمد الشعب الدستور من خلال استفتاء في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

لذلك نحن متشجعون، ولكن ينبغي ألا يخفي ذلك شعورنا بعدم الانتهاء من أي شيء حتى الآن، لأنه ينبغي عدم الاستخفاف بالصعوبات والعقبات.

والمثال القاطع على ذلك أنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتم بعد الاتفاق على نص الدستور. وهذا أمر يبعث على القلق. وفي كلا البلدين لا يزال يتعين القيام بعمل تشريعي كثير - رغم أنه متقدم أكثر في بوروندي - ناهيك عن إعداد قوائم الناخبين. ومثلما قلنا لشريكينا في الحوار معا، ليس لدينا وقت نضيعه، رغم أنه ينبغي لهما أن يواصلوا

وكذلك مع الأطراف الأخرى المعنية بشكل مباشر. وفي كينشاسا وبوجومبورا، تلتزم الحكومتان والبرلمانان الآن بالإعداد للانتخابات. ذلك هو سياق البعثة.

وسيتم توزيع تقرير البعثة الكتابي اليوم، أو غدا كأقصى موعد. وأعتقد أنه يدخل في صلب الموضوع. فهو يتضمن وصفا لكل مرحلة من مراحل البعثة، وكذلك مجموعة من النتائج والتوصيات. وعلى ذلك الأساس، سيعقد المجلس جلسة علنية في غضون بضعة أيام، يستطيع فيها ممثلو البلدان التي زرناها، وكذلك الدول والمنظمات المعنية، أن يتكلموا بعد أعضاء المجلس. فالتعرف على ردود أفعالهم سيثري بالطبع مناقشة المجلس.

ولكني أود اليوم، باسم البعثة، أن أشكر رؤساء الدول، الرئيس كاغامي، والرئيس كابيلا، والرئيس ندايزي، والرئيس موسيفيني، الذين استقبلونا لمدة طويلة، وكذلك الأطراف الرئيسية في عمليتي الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، التي اجتمعنا معها. وقوبلت البعثة بترحيب واهتمام كبير في كل مكان حلت به، وهو ما يعكس بالتأكيد الاهتمام الذي يُولى لمواقف وإجراءات المجلس.

وأود الآن أن أناقش تحليلنا. إن تقرير البعثة الذي سيتم توزيعه يُفرق بين الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في بوروندي. فالحالتان مختلفتان ولهما ما يخصهما من أسباب وتاريخ وإيقاع. ولكن في هذا العرض الشفوي الأول، والموجز بحكم تعريفه، أود أن أركز على رؤية شاملة معينة، قد تكون مفيدة للمجلس، وأن أعطي انطباعاتي العامة، التي أعتقد أن أعضاء آخرين في المجلس يتشاطرونها.

أود أن أستهل بقولي إننا عدنا متشجعين، حتى رغم أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله. لقد تشجعنا لأن كل واحد منا شعر، عقب الاجتماعات التي عقدناها مع

الاستقرار القائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا يُعرض العملية الجارية للخطر.

والمشكلة التي تمثلها المجموعات المسلحة قد أثرت مع جميع رؤساء الدول. فوجود أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وتمردي إنتراهاموي الروانديين في الأراضي الكونغولية هو بالدرجة الأولى مشكلة بالنسبة للكونغوليين أنفسهم نظراً للمعاناة التي يسببها لهم ذلك. وإلى هذا، فإن إمكانية تنظيم الانتخابات في منطقة كيفو تتوقف على تسوية تلك المشكلة. وقد أصبحت هذه مشكلة بالنسبة لبروندي أيضاً، لأن قوات التحرير الوطنية تجد دعماً في الكونغو من القوات المسلحة الرواندية السابقة وتمردي إنتراهاموي. وبطبيعة الحال، فهي مشكلة بالنسبة لرواندا أيضاً. ونحن أدركنا تلك الحقيقة، حتى وإن لم يكن المجلس يشارك السلطات الرواندية نفس التقييم في ما يتعلق بفداحة التهديد.

وعلى كل حال، فهذه مسألة لا بد من حلها، بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجيش الكونغولي - تماشياً مع ولاية البعثة - وبروح التعاون والثقة التي يجب أن تميز العلاقات بين بلدان المنطقة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة الدول. وذلك هو مضمون البيان الذي أصدره أعضاء المجلس في أعقاب التهديد بالعمل العسكري من جانب رواندا.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن جميع أعضاء البعثة يؤمنون بأن هذه المسألة يجب تسويتها بسرعة. وقد ذكرنا ذلك في توصياتنا إلى جانب تنفيذ آليات بناء الثقة بين الدول، وهي مسألة هامة.

والبعد الإقليمي لمشاكل معينة يبين أن نجاح مؤتمر البحيرات الكبرى لا بد أن يعقبه تنفيذ عاجل لإعلان دار السلام من خلال تحديد الأولويات.

تجيب إجراء الحوار. فالمسؤولية عن تنفيذ العملية الانتقالية بصورة سليمة تقع على عاتق الكونغوليين والبرونديين.

إن المجتمع الدولي منخرط من جانبه في البلدين ولا بد له أن يكون قادراً على ممارسة التأثير الفعال. وتحقيقاً لذلك الغرض، يجب استخدام آليات التنسيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أفضل، وكما تتوخى ذلك اللجنة الدولية التي تدعم الانتقال، والتي تدعو إلى إنشاء لجنيتين مشتركين ثنائية وثالثة وفقاً لما تقرر في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر. وأعتقد أن رسالتنا قد فهمت.

وملاحظتي الثالثة العامة هي أنه من المهم كذلك عدم تعريض الانتخابات المقرر عقدها في العام المقبل للخطر بفعل اندلاع أعمال عنف جديدة - فيجب احترام تلك التواريخ. هذا ما سعت إليه الجهود التي بذلها المجلس في الأشهر الستة الماضية لدى نشر عملية الأمم المتحدة في بروندي وتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا هو السبب أيضاً وراء الجهود المتوقع أن تبذلها سلطات كينشاسا وبوجومبورا في مجال نزع السلاح وإعادة هيكلة قوات الدفاع وقوات الشرطة.

وفي ذلك الصدد، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فإنشاء ألوية جديدة مدمجة - عشرة ألوية قبل إجراء الانتخابات إذا أمكن - وإنشاء قوة شرطة كبيرة متكاملة هما أولوية. وذلك يقتضي دعم المجتمع الدولي الذي لا بد أن يظل في حالة تعبئة. ولقد وافقت عدة بلدان على أن تقدم إسهاماً كبيراً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المجالات. فهذا أمر ضروري. وفي بروندي، الأمور ماضية على مسارها الصحيح بصورة أفضل؛ فالمسألة الآن هي مسألة إرادة وعزيمة.

وملاحظتي الرابعة العامة هي، كيف يسعنا ألا نشعر بالذهول إزاء حقيقة أن السلام ما زال هشاً في المنطقة؟ فعدم

تلك هي الملاحظات التي أردت أن أبديها ريثما يرد تقرير أعضاء البعثة الذي، كما ذكرت، سيصدر قريباً. وأود أن أشكرهم على الدعم الذي قدموه وعلى الروح التي سادت عملنا. فعلى مدى أسبوع كامل، أعتقد أننا أثبتنا وحدة مجلس الأمن - وهي وحدة ضرورية لفعالية إجراءات المجلس بشأن تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير

دلا سابلير على إحاطته الإعلامية.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن الامتنان والتقدير لكل أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها السفير دلا سابلير باقتدار شديد، على الطريقة التي أنجزوا بها مسؤوليتهم الهامة نيابة عن المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

وأود أن أبدي بضع ملاحظات أخيرة.

علينا أن نبدأ بالتفكير في مرحلة ما بعد الانتخابات. فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها. ولا بد من المحافظة على الاستقرار بعد الانتخابات. وقد ذكرنا ذلك في عدة مناسبات، لأن شعبي الكونغو وبوروندي اللذين عانيا كثيراً، يستحقان ذلك الاستقرار. كما أنهما يستحقان العودة إلى مسيرة التنمية مرة أخرى، بدعم من المجتمع الدولي.

ولا بد من مكافحة الإفلات من العقاب بكل عزم؛ إذ شعوب المنطقة لا تستحق أقل من ذلك. فهذه المنطقة شهدت الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وهو التحدي الذي تواجهه دول المنطقة حالياً. وأعتقد أن لدى مجلس الأمن عملاً كثيراً في هذا الصدد. وعليه أن يفكر فيما يمكن أن يتخذ من خطوات إزاء قوات التحرير الوطنية، وهي الحركة التي ترتكب الفظائع وتناهض عملية السلام. وعلى المجلس أيضاً أن يتحرك في الاتجاه الصحيح إذا ما شرع في العمل بمجرد تلقيه تقرير الأمين العام عن إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في بوروندي.